مقابلة

دعا في مقابلة مع «الراي» إلى «تحديد نسبة التضخم التي نستهدفها»

الشطي: فلنحذر من مصيدة الركود الاقتصادي مع تضخم الأسعار بسبب «التشدد المفرط»

حوار رضا السناري

من عادة المسلمين أن يحسبوا سنتهم المالية، أو «الحول»، بين رمضان ورمضان. فماذا عسى رئيس اتحاد مصارف الكويت رئيس مجلس ادارة البنك التجاري الكويتي وعضوه المنتدب عبد المجيد الشطي أن يقول عن «حول» كبيس بامتياز؟

كانَ «حول» المصارف الكويتية مختلفاً عن سابقاته. فمنذ الربع الأخير من العام الماضي، كانت المصارف تجد من يضعها في عين العاصفة على جبهات عديدة. نواب يستميلون المقترضين ويلقون اللوم على من أقرضهم، وسياسة مالية قادت عوامل ارتفاع التضخم، فكان لا مفر من التشدد في السياسة النقدية.

وشاء الله أن يأتي «الانفراج» مع «صندوق المعسرين» على أبواب رمضان، أليس «الغارمون» من مستحقي الزكاة، كما أن «المعسرين» من مستحقي أموال الصندوق! وقبل هذا الانفراج كانت نجاحات عديدة في استدامة النمو واغلاق ملف القروض المتجاوزة للتعليمات.

وتبقى تحديات صعبة؛ السياسة النقدية الانكماشية لا تزال على أشدها، والسوق المحلي متشبع، والتوسع الخارجي دونه مخاطر وصعوبات.

من المعتاد أن يصف الشطي سياسة البنك المركزي بأنها «حكيمة ومتوازنة» لكن هل لا تزال البنوك سعيدة بسياسة نقدية تحد من قدرتها على النمو؟

يبدي الشطي تفهماً لدوافع التشدد من البنك المركزي، خصوصاً في ظل سياسة مالية توسعية ارتفعت معها الموازنة الى رقم تاريخي هو 19 مليار دينار، لكنه في اشارة لها دلالتها يبدي اعتقاده أن «اجراءات البنك المركزي وقتية وستتغير متى تتحقق أهدافها في استقرار الدينار والحد من التضخم».

ويذهب الشطي أبعد من ذلك في التحذير من أن يتسبب «التشدد المفرط» في السياسة النقدية الى في «ركود اقتصادي مع وجود تضخم الأسعار». (الركود التضخمي Stagflation)

وترتفع نبرة «الهادئ» أبو سامي حين يسأل عن منع الرهن العقاري، ويستطرد في الحديث عن نهج معالجة المشكلات في الحكومة ومجلس الأمة. ينتقد «أسلوب المطبات»، اذ بدلاً من أن يعاقب من يتخطى السرعة المحددة، يعاقب الجميع بالمطبات في المناطق السكنية. هكذا عوقبت البنوك والمؤسسات المالية بمنع الرهن العقاري، وكان يمكن برأي الشطي أن تفرض ضريبة على المضاربات العقارية.

قد يبدو الشطي متشائماً حين يشرح لماذا هو بعيد حلم التحول الى مركز مالي اقليمي، ويحكي كيف أن أحد كبار المصرفيين العالميين قال له «لماذا نأتي اليكم ونخاطر بتسفير أحد موظفينا اذا أخطأ وتخطى الاشارة الحمراء، أو اذا قمنا بتنظيم حفلة في أحد الفنادق للترفيه عن موظفينا».

والبقية تأتي في المقابلة...

الشطي متحدثا الى «الراي» (تصوير دانيال هلال)

○ سياسة «المركزي» حكيمة ومتوازنة... وإجراءاته وقتية وستتغير متى حققت أهدافها في استقرار الدينار والحد من التضخم

○ تحديد سقف نمو الائتمان يأتي ضمن السياسة النقدية الانكماشية في مقابل سياسة مالية توسعية

○ وضع «التجاري» ممتاز وهناك الكثيرون ممن يرغبون في اقتناء «الشيء الزين»

○ لولا حكمة الذين وافقوا على «صندوق المعسرين» لكنا وقعنا في كارثة ستمتد آثارها عشرات السنين

• ما حقيقة ما يتردد أن البنوك هي المستفيد الأول من «صندوق المعسرين»، لاسيما في خصوص ملف القروض وما قيمة المديونيات التي يمكن أن يتم تسويتها عن طريق الصندوق؟

- ان من يعتقد بأن «صندوق المعسرين» وضع لمصلحة البنوك فهو مخطئ. ان «صندوق المعسرين» وضع بطريقة خفضت من التكلفة على المال العام وسوف تحل مشكلة عدد كبير من المواطنين. وهنا يجب الاشادة بأعضاء اللجنة المالية والأخوة في البنك المركزي ووزارة المالية.

ان من ينظر الى ميزانيات البنوك خلال الفترة الماضية (الربع الأول والربع الثاني ونهاية العام الماضي) سيجد أن البنوك قامت بدفع مبالغ كبيرة لتصويب تجاوزاتها لقرارات وتعليمات البنك المركزي. وقد أشار محافظ بنك الكويت المركزي الى أن تكلفة تصويب تجاوزات البنوك وشركات الاستثمار للتعليمات المرتبطة بالقروض الشخصية والاستهلاكية بلغت نحو 81 مليون دينار تحملتها البنوك والشركات الاستثمارية.

وباعتقادي لولا حكمة الاخوة في اللجنة المالية والنواب الآخرين الذين وافقوا على قانون صندوق المعسرين لكنا وقعنا في كارثة ستمتد آثارها لعشرات السنين.

ان المقترحات الأخرى التي قدمت لاسقاط القروض ليست مكلفة مالياً فحسب بل ربما تخلف آثاراً اجتماعية غير مواتية وأيضاً مخالفة للدستور.

○ عدد المتخلفين عن السداد تضاعف منذ بدأ النواب بالمطالبة بإسقاط القروض... وبعضهم مصمم على دغدغة المشاعر

○ التوجه للاستفادة من الأزمة العالمية مطروح لكن بحذر في الوقت الحالي ... فالوضع غير مستقر

○ نتطلع إلى الاندماج كتوجه لمواجهة المنافسة وتقليل الأكلاف والتوسع ورفع معدل كفاية رأس المال

ومشكلة الاقتراحات الأخرى أيضاً، أنها تقنن الاجراءات التي هي من صميم عمل البنك المركزي والتي من الصعب تعديلها خلال فترة وجيزة (حتى) لو أننا اكتشفنا أخطاءها، بالاضافة الى أن بعض الأعضاء نظرتهم سلبية اذ يرون أن المصارف الوطنية لا تخدم مصالح المجتمع بالرغم مما تقدمه للمجتمع من فرص توظيف وتمويل ودعم لمؤسسات المجتمع المدني.

يجب أن نعطي الفرصة لـ «صندوق المعسرين» لمعرفة مدى نجاحه أو فشله قبل أن نناقش الاقتراحات الأخرى ويجب على الأخوة المحترمين الذين لم يؤخذ بمقترحاتهم عدم الاصرار على رأيهم وأن يقبلوا رأي الأغلبية. هناك قضايا وقوانين مهمة يجب الالتفات لها بدلاً من هدر الوقت.

• لكن تأسيس صندوق بهذا الحجم يوسع الانفاق الحكومي الجاري ومن ثم يزيد من حدة التضخم المرتفع أصلاً. وبرأيكم ما انعكاسات الصندوق المفترضة على الاقتصاد الوطني؟

- لاشك أن أي توسع في الانفاق الجاري له أثر سلبي على التضخم، ألا أن حجم الصندوق وطبيعته والمدة الزمنية القصيرة له ستحد من حجم الآثار السلبية، أما عن انعكاسات الصندوق على الاقتصاد الوطني فانها سلبية في جانب نظراً لما تخلقه من ظاهرة تسمى بـ (Moral Hazard) في المجتمع حيث تشجع المواطن على عدم الالتزام وتجعل المؤسسات المالية أقل حرصاً تجاه المخاطر التي تتعرض لها أنشطة عملياتها المرتبطة بالاقراض، اذا يتعين علينا أن ننمي روح المسؤولية لدى جميع الأطراف المتداخلة في عملية الاقراض: فالمقترض يجب أن يلتزم بسداد قرضه، كما على البنك أن يتحمل نتيجة قراراته الائتمانية ويكون مسؤولاً عن مخالفاته.

أما الشيء الايجابي في الصندوق هو، ان شاء الله، أن يتم الانتهاء من موضوع اسقاط القروض ونضع جهدنا في سن القوانين الضرورية لتنمية الاقتصاد وتشجيع الاستثمار فهناك قوانين كثيرة يجب مراجعتها وأخرى يجب سنها مثل قانون هيئة سوق المال، منع الاحتكار، قانون الخصخصة، وقانون التجارة وقانون الـ B.O.T.، ونعيد النظر في قانون أملاك الدولة.

• يرى كثيرون أن الاقتصاد يتأثر بالأوضاع السياسية في البلاد. كيف تنظرون الى العلاقة بين السلطتين وهل يمكن القول انها وصلت الى طريق ينبئ باحتمال اعادة طرح فكرة الحل مجددا؟

- التجاذب أو التعاون بين السلطتين جزء من النظام الديموقراطي الذي ارتضيناه، علينا أن نقبل بذلك، مثلما علينا أن نقبل بنتائج انتخابات الحكومة، المهم أن يعمل الجميع لمصلحة الوطن. أعتقد ان استطاعت الحكومة في الفصل التشريعي الأخير من كسب عدد كبير من النواب لتمرير قوانين مهمة، وان شاء الله نشهد تعاوناً أكثر. ان من حق نواب مجلس الأمة انتقاد عمل الحكومة، ومن حق الحكومة أن تعطي فرصة للعمل، ومن حق الحكومة أيضاً رفض التدخل في أعمالها التنفيذية. وعلينا جميعاً أن نتقبل نتائج التصويت بالأغلبية، هذه هي الديموقراطية.

• بماذا تفسرون تأخر تحول الكويت الى مركز مالي وتجاري في المنطقة ومتى تتوقعون تحول الحلم الى حقيقة؟

- للأسف تأخرنا كثيراً فالكويت كانت مركزا ماليا وتجاريا مرموقا يغذي المنطقة. مثلاً، نشاط اعادة التصدير الى السعودية وايران والعراق ودول الخليج الأخرى كان رائجاً. كنا سباقين في انشاء البنوك الوطنية، وكنا أول من أسس سوقاً للأوراق المالية، كنا دائماً نأخذ زمام المبادرة.

ربما لن يتحقق الحلم بأن نصبح مركزاً مالياً مرموقاً اذ لم نبادر باصلاح الأوضاع الاقتصادية والسياسية. المركز المالي يحتاج الى الاستثمار في البنية التحتية ويحتاج الى المرونة في اتخاذ القرار ويحتاج الى قوانين مرنة تهدف الى التطوير والتنمية وليس معاقبة الناس ووضع العصا في الدولاب. تحول الكويت الى مركز مالي يحتاج الى قوانين تجذب الاستثمار وتشجع المستثمر الكويتي بأن يستثمر في بلده.

انظر الى البيروقراطية المستفحلة؛ قانون الضريبة تم تغييره في شهر ديسمبر من العام الماضي، اللائحة التنفيذية لهذا القانون صدرت بعد ثمانية أشهر تقريباً من التغيير، تحتاج الى أكثر من ستة أشهر للحصول على الموافقات اللازمة لانشاء صندوق استثماري بسبب البيروقراطية! لماذا نحتاج الى موافقة وزير التجارة لانشاء صندوق استثماري. بسبب الروتين قمنا في البنك التجاري بالغاء أحد الصناديق الاستثمارية التي كان يعتزم البنك طرحها، حيث تجاوزت فترة الحصول على الموافقات أكثر من ستة أشهر. اقتراح قانون انشاء سوق المال مضى عليه أكثر من أربع سنوات وما زلنا مكانك راوح.

انظر الى المجلس البلدي وقراراته والصعوبات التي نواجهها عند افتتاح فرع جديد. هناك أكثر من 50 مشروعا عقاريا جديدا بانتظار الموافقات من المجلس البلدي، تكلفة كل هذه المشاريع تتعدى 200 مليون دينار ستنفق في الكويت. لماذا نماطل في اتخاذ القرار؟ لماذا يضطر المواطن الكويتي للاستثمار خارج بلده بالرغم من حاجة الكويت لهذه الاستثمارات؟

وانظر الى قانون العمالة والاجراءات الادارية للحصول على تأشيرة الدخول أو الاقامة، نحن نستورد العمالة الأجنبية منذ الستينات وربما قبل ذلك وحتى الآن لم نستقر على رأي ونظام موحد، لماذا؟! أحد كبار المصرفيين العالميين قال لي «لماذا نأتي اليكم ونخاطر بتسفير أحد موظفينا اذا أخطأ وتخطى الاشارة الحمراء، أو اذا قمنا بتنظيم حفلة في أحد الفنادق للترفيه عن موظفينا».

المركز المالي يحتاج الى وجود أنشطة ثقافية مرتبطة بالفن والمسرح وغيرها. فمن المحزن جداً أن نرى الكويت تأخرت في كثير من هذه الأنشطة، فنرى أن الثقافة والفن والمسرح في اندثار، في الستينات كانت الدولة تبني مسرحا ومكتبة عامة ومدرسة ومسجداً في كل منطقة، واليوم أصبح المسرح شيئاً غير مقبول، وكل شيء مرتبط بالفن والثقافة غير مقبول وربما محرم، لماذا؟! فالكويت كانت مصدر ثقافة للعالم العربي، فمجلة العربي وعالم الفكر والمعرفة، كل هذه المجلات كانت تصدر من الكويت وتقرأ في جميع أنحاء العالم وخاصة الوطن العربي، وفي أواخر السبعينات كنا روادا في البحث العلمي للطاقة البديلة خاصة في الطاقة الشمسية، وبقرار فردي تم التخلص من كل هذا. والآن وبعد ثلاثين عاماً نحاول أن نستعيد ما كنا نقوم به آنذاك، لماذا؟!!

○ المقترحات الأخرى لإسقاط القروض مكلفة وتخلف آثارا اجتماعية غير مؤاتية... ومخالفة للدستور

○ يجب أن نعطي الفرصة لـ «صندوق المعسرين» وعلى المحترمين الذين لم يؤخذ بمقترحاتهم القبول برأي الأغلبية

○ سلبية «صندوق المعسرين» أنه يشجع على عدم الالتزام ويجعل المؤسسات المالية أقل حرصاً تجاه المخاطر

وانظر الى مستوى التعليم ومخرجاته، في السابق كنا في الكويت نشرف على اخواننا أبناء دولة الامارات الدارسين في الولايات المتحدة، ومدارسنا الثانوية كانت تزخر بعدد كبير من أبناء الخليج، بينما نحن الآن نبعث أبناءنا الى جامعات الشارقة وقطر وبقية جامعات المنطقة.

في عام 1988 قمنا في معهد الكويت للأبحاث العلمية بعمل دراسة لوضع استراتيجية طويلة الأمد بالتعاون مع جامعة هارفرد و«MIT»، شارك فيها الأخ الدكتور محمد الصباح والأخ الدكتور يوسف الابراهيم وكثير من الباحثين الكويتيين، وكان وقتها سعادة رئيس مجلس الأمة الأخ جاسم الخرافي وزيراً للمالية. وضعت الدراسة خارطة الطريق لتصبح الكويت مركزاً مالياً وتجارياً مرموقاً لا يعتمد على العمالة الهامشية ويتسم بتعظيم القيمة المضافة، ماذا حصل؟ وماذا عملنا؟ ولماذا؟ زاد اعتمادنا على النفط والعمالة الهامشية مما زاد من تفاقم المشكلة السكانية والاسكانية، زاد دور الحكومة في الاقتصاد، زاد تدخل مجلس الأمة في تأسيس المؤسسات الاقتصادية الخاصة. أعتقد أن عجلة التطور والتنمية في الكويت ربما توقفت.

اتحاد المصارف

• ماذا قدم اتحاد المصارف الى البنوك في خصوص قضايا القطاع ؟

- الاتحاد قدم الكثير للبنوك، لقد كان له دور ايجابي وفعال في تسوية ملف القروض واقرار قانون المعسرين من خلال المشاركة في جلسات اللجنة المالية في مجلس

التتمة ص 47

تمويلات لمشاريع كبرى في الطريق و«المركزي» يستثنيها من سقف الائتمان

أشار الشطي الى أن «البنك المركزي يستثني المشاريع الكبرى من الحد الأقصى لسقف التمويل المتاح للبنوك»، لافتاً الى أن «هناك مشاريع كبرى عدة في الطريق».

أما بخصوص التنافس مع البنوك الأجنبية، فأوضح الشطي أنه «ربما كانت هناك بعض الفرص المتاحة، لكنها قليلة والبنوك الكويتية ليست بمنأى عن المنافسة اذ تتبع البنوك الكويتية أفضل المعايير المصرفية العالمية وتحصل على أعلى التصنيفات الائتمانية العالمية».

لهذه الأسباب أرى حلم «المركز المالي» بعيداً

1 - حلم لن يتحقق بلا قوانين مرنة تهدف للتطوير والتنمية وليس لمعاقبة الناس ووضع العصا في الدولاب

2 - البيروقراطية: اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة صدرت بعد 8 أشهر تقريباً من تغيير القانون!

3 - البنك التجاري ألغى أحد الصناديق بعد أن تجاوزت فترة الموافقات 6 أشهر

4 - اقتراح قانون إنشاء سوق المال مضى عليه 4 سنوات وما زلنا مكانك راوح

5 - مصرفي عالمي قال لي «لماذا نأتي إليكم ونخاطر بتسفير أحد موظفينا إذا تخطى الإشارة الحمراء؟»

6 - فقدنا موقعنا في مستوى التعليم والأنشطة الثقافية المرتبطة بالفن والمسرح

7 - أكثر من 50 مشروعا عقاريا جديدا بانتظار موافقات المجلس البلدي

8 - ازدياد دور الحكومة في الاقتصاد وتدخل مجلس الأمة في تأسيس المؤسسات الاقتصادية الخاصة